معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد العاشر - نوفمبر 2018

الذكرى 56 لإقرار الدستور الكويتي

المستشار / راشد عبدالمحسن الحماد

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والأوقاف والشئون الإسلامية
ورئيس المجلس الأعلى ورئيس محكمتي التمييز والدستورية سابقاً

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد العاشر
نوفمبر 2018

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

06 ندوة قانون تعارض المصالح رقم 13 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية

11 ورشة عمل حول أفضل الممارسات في المناقصات العامة 18-19 نوفمبر 2018

20 حق الملكية .... ما بين الإطلاق والتقييد
تطبيق قضائي على كتب تحديد العقارات الصادرة من بلدية الكويت

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

الافتتاحية

الشورى منهج إسلامي، دأبت دولة الكويت على اتباعه عبر مسيرتها الحضارية، وقد جبل أهل الكويت على التزامه والوفاء بمتطلباته منذ القدم.

وبعد أن حققت دولة الكويت استقلالها في عام 1961 بدأت في بناء التشريعات الحديثة، وكان من أهمها إصدار دستور، يحدد طبيعة نظام الحكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وينظم شؤون المجتمع، ويساوي بين أبنائه، ويؤكد حريتهم على اختلاف أنواعها مع تحديد أطرها ورسم حدودها، كما يؤكد استقلالية كل من السلطات الثلاث مع تعاونها: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، ويبيّن المقومات الأساسية للمجتمع. وانطلاقاً من هذا الفكر المتقدّم أجريت انتخابات المجلس التأسيسي في 30 من ديسمبر عام 1961، وهو المجلس الذي أسندت إليه مهمة وضع الدستور.

وفي 11 من نوفمبر عام 1962 أصدر المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير البلاد ـ آنذاك ـ وثيقة الدستور، التي جاءت استكمالاً وتنظيماً للحكم الديمقراطي في البلاد، وتعزيزاً لمزيد من الحقوق والرفاهية للمواطن، وترسيخاً لمكانة الوطن على المستوى الدولي، كما جاءت ترجمة لانتماء الكويت القومي إلى الأمة العربية ودورها الريادي في دعم قضاياها، والسعي إلى استتباب الأمن والسلام الدوليين، والمشاركة الفاعلة في مسيرة الحضارة الإنسانية، وليس من قبيل المبالغة إذا قلنا: إن دستور الكويت يكاد يكون وثيقة غير مسبوقة على مستوى المنطقة والإقليم.

ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إذ يهنئ حضرة صاحب السمو أمير البلاد ـ حفظه الله ورعاه ـ ويهنئ الشعب الكويتي بالذكرى الـ 56 لإقرار الدستور ـ فإنه يأمل من الجميع المحافظة عليه وإلتزام نصوصه ومبادئه؛ باعتباره الوثيقة التي أجمع عليها أهل الكويت، وارتضوها مرجعيتهم في كل أمورهم، ومن أهم مصادر قوتهم ووحدة صفهم ومتانة نسيجهم الاجتماعي، ومن ثم منطلقهم إلى التطور والازدهار.

المستشار/ عويد ساري الثويمر
مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف

محطات في حياة
المستشار / راشد عبدالمحسن الحماد

- المستشار راشد عبد المحسن الحماد من مواليد 1939/5/1.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والأوقاف والشئون الإسلامية (سابقاً).
- كانت بداياته الدراسية في مدرسة المرقاب واستكملها في المعهد الديني.
- حصل على الشهادة العليا من كلية الشريعة بجامعة الأزهر في جمهورية مصر العربية عام 1963.
- في عام 1967 عين قاضياً مع استمرار ندبه مديراً لإدارة التنفيذ.
- في الفترة من 1967 حتى 1976 عمل مستشاراً في المحكمة الكلية، وتسلم رئاسة محكمة الاستئناف بعد التحرير مباشرة.
- ترأس عدة لجان، منها لجنة المأذونين، ومجلس الخبراء، ولجنة التحكيم القضائي، ولجنة قيد المحامين.
- شارك في عدة مؤتمرات ولجان قضائية متخصصة، وأسهم في وضع قانون الأحوال الشخصية الموحد للدول العربية، والقانون الجنائي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي.
- في 2009/5/29 صدر مرسوم أميري بتعيينه نائباً لرئيس محكمة التمييز، كما شغل منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس محكمتي التمييز والدستورية.

إذا أردنا أن نعود إلى البدايات، فمن زامل فضيلتكم في تلك الفترة؟

الزميلان المستشاران أحمد البطي بوطيبان وحمود عبدالوهاب الرومي، رحمهما الله.

من الطبيعي أن تكون البداية بعدد قليل وربما قليل جداً، فكم كان عدد القضاة في تلك المرحلة؟

كان عددهم 23 قاضياً، منهم ثلاثة عشر قاضياً من خريجي الأزهر، وكان مقر المحكمة في مبنى مجلس الشورى أو معهد الدراسات القضائية.

تجربتكم في إدارة التنفيذ كانت تجربة ثرية، فهل بالإمكان أن تحدثونا عن هذه التجربة؟

في عام 1964 انتدبت إلى إدارة التنفيذ متدرباً في السنة الأولى بالإضافة إلى القضاء، وكان تدريبنا مع القضاة خلال الشهور الأولى بين منطقتي حولي والفحيحيل، وفي السنة الثانية بدأ العمل في التنفيذ القضائي، وكان لتنفيذ الأحكام عدة محاكم، من مثل الأحوال الشخصية والعمالي والجزائي والمدني، ومن الأحكام ما كان ينفذ في اليوم نفسه كالقضايا التجارية؛ فتنتهي أو تقسط مبالغها، وكان لها إجراءاتها عند امتناع المدين عن دفع الدين وما يصاحب ذلك من حجز وحبس،

في حين كانت تثار بعض منازعات التنفيذ في أحكام قضايا الأحوال الشخصية، ولا سيما عند بلوغ الصغير، والأحقية في قبض النفقة، وتاريخ انتهائها، ومن ثم يستمر ملف التنفيذ مفتوحاً حتى انتهاء مدة النفقة. ومن الجدير الإشارة إلى أنه كان هناك عدد من المحسنين من أهل الكويت والتجار يبادرون إلى التقدم بسداد بعض المديونيات عن المعسرين.

لقد عاصرتم القضاء في جميع مراحله، ولا شك أن أوضاعه قد اختلفت عن السابق، فما تقييمكم للعمل القضائي المعاصر؟ وما مقترحاتكم بشأن تأهيل أعضاء السلطة القضائية؟

لا شك في أن العمل القضائي في الكويت قد توسع، ومن الطبيعي أن تزداد الدعاوى بسبب زيادة السكان واختلافاتهم، وكما يقال: " يحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور"، وهذا يتطلب زيادة الوعي القضائي ومضاعفة الجهود، وعقد دورات تخصصية على المستويين المحلي والخارجي، والاستفادة من الخبرات في الدول المتقدمة، ولا سيما أننا في عصر التخصص، وقد ظهرت قضايا مستجدة لم تكن في الماضي، ولكن يبقى القاضي نفسه هو الأساس من خلال تنميته الذاتية وحرصه على اكتساب المزيد من الخبرة من مختلف المصادر.

واكبتم مسيرة المعهد منذ إنشائه، فما رأي فضيلتكم في الدور الذي ينهض به المعهد وفي البرامج والفعاليات التي يقدمها ؟

مما لاشك فيه أن دور المعهد دور طليعي وريادي في ميدان القضاء، وفي مواكبة مستجدات العصر، وسجل خطوات تطويرية مشهودة، وهو يسهم في إكساب الزملاء الذين انضموا إلى السلك القضائي خبرات جديدة، ويهيئ البيئة المناسبة للبرامج التدريبية الثرية، ورش العمل المثمرة، وينظم الندوات والمحاضرات، مستعيناً في كل ذلك بأصحاب الخبرات الناضجة من الأكاديميين والمختصين.

توليتم منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية، ويسعدنا أن تحدثونا عن هذه التجربة.

قبل تقاعدي في عام 2009 تم ترشيحي من قبل

سمو رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح لهذا المنصب، بالإضافة إلى تولي وزارتي العدل والأوقاف.

وفضلاً عن ذلك كنت رئيساً لمجلس إدارة بيت الزكاة وشؤون القصر والأمانة العامة للأوقاف ونعقد اجتماعاتنا أسبوعياً وأحياناً شهرياً. ولا شك أن هذه الثقة كانت تحملني مزيداً من المسئولية؛ إذ إن القيام بهذه الأعمال معاً يتطلب جهداً ووقتاً، ولكنها في الوقت نفسه كانت تحفزني على العطاء من غير كلل. ولا شك في أن تعاون الإخوة في مختلف القطاعات قد أسهم في تذليل الصعاب، ومن ثم النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة.

تقلدتم منصب عضو اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات بوزارة العدل، فماذا كان هدف هذه اللجنة؟

هي فكرة جيدة تستهدف إعادة النظر في التشريعات الموجودة وإجراء التطويرات اللازمة على بعضها نتيجة المستجدات المعاصرة؛ لتواكب وقتنا الحاضر، وقد اختير للجنة كبار رجال القضاء، الذين مروا بخبرات طويلة لا تقل عن 40 سنة، وضمت قانونيين وشرعيين وأكاديميين من أساتذة الجامعة، كما ضمت خبراء من الفتوى والتشريع،

وهذا التنوع في اللجنة أسهم في إثراء الدراسات، ومناقشة المسائل المطروحة بوعي ونضج ودراية، وسهّل مراجعة القوانين، ومن ثم إسداء المشورة من ذوي الاختصاص وصولاً إلى الاتفاق على التعديلات والتطويرات اللازمة.

نمى إلي علمنا أنكم علي صلة وثيقة مع الأدب وأنكم من متذوقي الشعر، فما السرّ في ذلك؟

الشعر العربي واسع جداً وشامل لجميع نواحي الحياة، وكان العرب يخلّدون فيه تاريخهم وأيامهم ومآثرهم ومختلف شئون حياتهم، وقد نسب إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ القول المشهور: (الشعر ديوان العرب)، وفي الأدب عموماً والشعر خصوصاً راحة للنفس. يقول الشاعر:

أفد طبعك المكدود بالجد راحة
يجم وعلله بشيء من المزح
ولكن إذا أعطيته المزح فليكن
بمقدار ما تعطي الطعام من الملح

نشأنا في البداية عند الملا مرشد ـ رحمه الله ـ ومن الدروس التي تقدم ما كان يسمى درس النشيد، ومن خلاله حفظنا كثيراً من القصائد حتى وصلنا إلى المعلقات، وكنا نحفظ الأبيات الأربعة الأولى منها ومن القصائد. وحفظنا ما اشتهر من شعر الحكمة للشافعي والمتنبي وغيرهما، كما حفظنا لشعراء الكويت، من أمثال فهد العسكر، وحفظنا لشوقي وحافظ إبراهيم والرصافي وغيرهم. ولشدة شغف الطلاب بالشعر كانوا يصطحبون القصائد معهم، ويرددونها في السيارة أو الباص، كما يرددون ما يحفظونه في الأسواق، وكان رواد السوق يسألون معجبين عن مدارس هؤلاء الطلبة

فضيلة المستشار، نشكر لكم هذه الفرصة التي أتحتموها لنا ونسأل الله أن يجزيكم خير الجزاء علي ماقدمتموه من جهود في خدمة الوطن عامة والعمل القضائي خاصة.

ندوة قانون تعارض المصالح رقم 13 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الثلاثاء الموافق 27 نوفمبر 2018، في تمام الساعة 5:30 مساء، ندوة «قانون تعارض المصالح» بمقر المعهد، والتي حاضر فيها كل من د.نورية العومي، ود.محمد التميمي من قسم القانون الجزائي بجامعة الكويت.

وافتتح الندوة المستشار الدكتور/ فهد بوصليب بالترحيب بالحضور و الذي تضمن لفيف من قياديي الدولة من قضاة ومستشارين وأعضاء بالسلك الديبلوماسي وعدد كبير من مختلف جهات الدولة وكذلك الترحيب بالسادة المحاضرين ومن ثُم قام بتسليط الضوء على ما يترتب عليه تعارض المصالح من مشاكل ومخاطر على استقرار أجهزة الدولة، وما يعرضها للمخاطر على إعتبار أن تعارض المصالح يعتبر أحد أوجه الفساد التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تم تقديم هذا القانون ولائحته التنفيذية لمعالجة مثل هذه الأمور.

وقالت أستاذة القانون الجنائي في كلية الحقوق الدكتورة/ نورة العومي، أن معظم النصوص الموجودة في القانون موجودة أساساً بالقانون الداخلي وإن لم تكن على شكل تجريم، وإنما على شكل إجراءات احترازية ووقائية، وأن القانون 31/ 1970 تعديل بعض مواد قانون الجزاء، يتضمن جريمة الرشوة واستغلال النفوذ والمكافأة اللاحقة، ولدينا قانون حماية الأموال العامة، الذي يتضمن جريمة أو جناية التربح، فكل هذه القوانين إضافة إلى الأضرار من الموظف العام على المصلحة العامة موجودة أساساً وقد ضمنت في قانون تعارض المصالح.

في حين تحدث عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور/ محمد التميمي، أن «قانون تعارض المصالح بصورته الحالية كارثة بكل المقاييس، ومواده عائمة ومطاطة».

و أضاف أن «وجود قانون لتعارض المصالح والتكسب غير المشروع والتربح من الوظيفة حتى في حال دولة مثل الكويت صغيرة ومترابطة أسرياً،

يرقى من الدولة ويعزز مفهوم مكافحة الفساد، في حال أن يكون القانون مصاغاً بطريقة صحيحة وخالياً من المثالب القانونية»، مردفاً أن «ذلك كله غير متوافر بالقانون الحالي حيث تم الاستعجال في صياغة القانون وتطبيقه».

وحول ما إذا كان القانون دستورياً أم لا، ذكر التميمي أنه «في المجمل لا يمكن القول أن القانون غير دستوري لتضمنه عدة مواد ونصوص، ولكن يمكنني القول أن هناك نصوصا غير دستورية وأخرى غير منضبطة الصياغة».

وقال «أعتقد أن الفقرة 2 من المادة 4 غير دستورية، والتي تنص على أن يخضع الموظف لقانون تعارض المصالح، وتشكل جريمة فساد حال امتلك الموظف أي حصة أو نسبة من عمل في أي نشاط له تعاملات مالية مع جهة عمله»، مردفاً أن «المادة 5 هناك عدة اشكاليات ايضاً فيها، ويمكن وصفها بعدم الدستورية». ووصف القانون بالكارثي، كونه يمكن تطبيقه على حالات لم يبتغها المشرع جراء عموميات النص والألفاظ المستخدمة قابلة لشمول حالات لم تكن ببال المشرع، ولم يقصدها وقت سن القانون، كما إنها غير منطقية، مستشهداً بأن «القانون يمكن تطبيقه وسجن كل الشعب بحجة تعارض المصالح بسبب امتلاكهم أسهماً في بنك وربة التي منحتها الحكومة للشعب الكويتي». وقال إن «الشعب كله مجرم ومعرض للسجن بنص الفقرة 2 من المادة 4 والمادة 5 لامتلاكه أسهماً في بنك وربة».

وحول التوقع بإلغاء القانون أو تعديله، فإن الأمر يعود لتفسير المحكمة الدستورية للقانون وتوافقه مع النصوص الدستورية، بحيث أنه لا يستطيع أن يجزم بإلغائه من عدمه قبل رأي الدستورية. وتعليقاً عقد الحكومة ورش عمل وحلقات نقاشية لموظفيها للتعريف بالقانون، أوضح التميمي أنه «قد يكون غير واضح للحكومة عدم دستورية القانون، وحال قراءة القانون من قبل العامة يبدو جيداً ولكن في حقيقة الأمر القانون يشوبه العوار وكارثي».

وعن تعارض القانون مع خطة التنمية، قال التميمي أن «القانون جنائي لا يتعارض مع خطة التنمية، بل بالعكس يساعد على تحقيق الشفافية ويتماشى مع خطة التنمية ولكن ليس بصورته الحالية فهو يحتاج إلى تعديل وضبط الصياغة». واختتم التميمي كلامه بأن «الكويت لم تكن بحاجة إلى سن قانون لتعارض المصالح، وكل ما كانت تحتاجه إلى تعديل بعض القوانين مثل حماية الأموال العامة ومكافحة الفساد ولكن هناك ميل لدينا لسن القوانين".

وبعدها فتح باب النقاش والذي أسهم في إثراء موضوع الندوة وتعزيز محاورها، وفي الختام تم تكريم المحاضرين وتوزيع الشهادات على المشاركين.

التوصيات القضائية:

- إحاطة نصوص جرائم قانون تعارض المصالح بمنهجية تفسير قضائي صارمة في ظل عموميات النصوص المقدمة .
- تأطير مفهوم الوظيفة العامة محل الجرائم بأطر واضحة المعالم مرتبطة إرتباطاً حقيقياً وفعالاً بتحقق المنفعة أو المصلحة في جرائم تعارض المصالح .

التوصيات التشريعية:

- إعادة صياغة الفقرة 2 من المادة 4 باستبدال كلمة «مع وظيفته» بدلاً من «مع جهة عمله».
- إعادة صياغة المادة 5 لوجود شبهة تعارض مع

المادة 4 وذلك عبر استبدال كلمة «التنازل عن المصلحة» بكلمة «التنازل عن النسبة أو الحصة التي يملكها».

- إضافة نص بالاختصاص العيني لجرائم تعارض المصالح الواردة في القانون .
- إضافة نص متعلق بتمويل الحملات الانتخابية باعتبارها مسألة مباشرة ترتبط بتعارض المصالح فيما لو حصل المرشح على المقعد النيابي .
- إضافة نصوص متعلقة بجرائم التفضيل أو المحاباة كصورة من صور تعارض المصالح حتى مع غياب مصلحة مادية أو معنوية متحققة .
- اتخاذ التدابير التشريعية لمكافحة الفساد وتضارب المصالح تنفيذاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.
- عدم حصر الجهود التشريعية في زاوية القوانين الجنائية، واهمال التصدي لها من الجانب الإداري.
- تفعيل نظام السلوك الأخلاقي للموظف العام.
- تعديل جريمة الاضرار العمدي والتربح في قانون حماية الأموال العامة رقم 1 لسنة 1993.

الدستور الكويتي
في الذكرى 56 لإقراره... «الدستور»
لحظة فارقة في مسيرة الديموقراطية الكويتية

يستذكر أهل الكويت بمزيد من الفخر والاعتزاز لحظات فارقة في مسيرة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة بعد أن صادق أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الـ 11 لدولة الكويت على دستورها يوم 11 نوفمبر عام 1962م.

وفي هذا اليوم تحتفل الكويت بالذكرى الـ 56 لإقرار تلك الوثيقة المهمة التي لازال ينظر إليها الكويتيون بكثير من التقدير والإجلال لاسيما أنها نظمت العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وجاء الدستور في خمسة أبواب ضمت الدولة ونظام الحكم والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والواجبات العامة والسلطات والأحكام العامة والمؤقتة في (183) مادة.

لمشاهدة فيلم الدستور

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز،

وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية.

وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسى دعائم ما جُبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على مصالح المجتمع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال.

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي،

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه.

زيارة الوفد العراقي لمعهد القضاء الكويتي

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر ونائبه للتأهيل المستمر والتخصصي المستشار/ محمود الخلف وعضو المكتب الفني المستشار/ بدر الركيبي سيادة رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس محكمة التمييز في الجمهورية العراقية/ فائق زيدان خلف، والوفد المشارك له للإطلاع على النظام القضائي في دولة الكويت وبحث سبل التعاون، عرض قسم العلاقات العامة والإعـلام فلاشاً تعريفياً عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أثنى عليه الجميع .

لمشاهدة الفلاشاً التعريفي

ورشة عمل حول أفضل الممارسات في المناقصات العامة 18-19 نوفمبر 2018

د. خالد مهدي: توجه كويتي تنموي قوي نحو التحول لنظام المناقصات والتوريدات الإلكترونية

سلفرمان: 6 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية

عويد الثويمر: برنامج الاصلاح الاقتصادي يرتكز على زيادة معدلات التنمية وتطوير هيكل الاقتصاد

كشف الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي أن التوجه العام لدولة الكويت ضمن خطة التنمية التحول إلى نظام المناقصات والتوريدات الإلكترونية وتقليص الدورة المستندية في هذه المنظومة المتعلقة بالمناقصة والتوريدات والتعاقدات بما يحد من الفساد وتعزيز النزاهة .

جاء ذلك في تصريح أدلى به الدكتور مهدي عقب مشاركته في افتتاح ورشة عمل أفضل الممارسات في المناقصات العامة والتي تنظمها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووزارة التجارة الأمريكية والسفارة الأمريكية في الكويت .

وأكد الدكتور مهدي إن كافة مشاريع الميكنة والتحول إلى النظم الإلكترونية في مختلف جهات الدولة سيصب في صالح تحقيق رؤية دولة الكويت مع ضرورة التاكيد على وجود دعامات لتعزيز الحكومة الإلكترونية والإقتصاد الرقمي .

وذكر الدكتور مهدي إن هذه الورشة تعد الفعالية الرابعة بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وتأتي في إطار مذكرة التفاهم مع وزارة التجارة الأمريكية والسفارة الأمريكية في الكويت وتهدف إلى تعزيز القدرات لأفضل الممارسات القانونية التجارية إنطلاقاً من أهداف خطة التنمية الرامية إلى تعزيز التنافسية وسرعة الاجراءات والنظر في الممارسات العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب الإلمام بالممارسات المهنية العالمية .

وأكد أن قانون المناقصات العامة مثله مثل أي قانون يحتاج إلى تطوير مع مرور الوقت مشيراً إلى أن هذا التطوير يواكب تحقيق رؤية الكويت 2035.

وأن زيارة صاحب السمو إلى الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أشار خلالها سموه إلى أن الكثير من الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى يرغبون في أن تكون الممارسات المتعلقة بالمناقصات والتوريدات والتعاقدات على مستوى عالمي حتى تتيح الفرصة لهم للاستثمار في دولة الكويت ونقل الخبرات.

وكان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي ألقى كلمة في مستهل افتتاح ورشة العمل رحب فيها بالحضور مشيراً إلى أن هذه الورشة تقام بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومعهد الكويت للدراسات القضائية ووزارة التجارة الأمريكية في إطار إتفاقية التعاون مع شركاء التنمية في دولة الكويت .

وأشار الدكتور/ مهدي إلى أن قانون المناقصات العامة الجديد الذي يهدف بالأساس إلى تسهيل العمليات المتعلقة في التوريد داخل البلاد ويعد أحد القوانين والمتطلبات التشريعية في خطة التنمية لافتاً أن هذه الورشة تهدف إلى الإطلاع على الممارسات العالمية التي تمارسها العديد من الدول وبخاصة نظام المناقصات الفيدرالي الأمريكي وتحديد التحديات في تنفيذ التشريعات واللوائح الكويتية الجديدة لجعل العملية أكثر كفاءة وتنافسية بالإضافة إلى الاستفادة من تعليقات المشاركين في الورشة حول ممارسات الشراء الحالية ووضع خارطة طريق لمشاركات المساعدة الفنية المستقبلية .

ومن جانبه ألقى السفير الأمريكي لدى دولة الكويت/ لورنس سلفرمان كلمة رحب

فيها بالحضور مؤكدا إنها مبادرة متميزة لوزارة التجارة الأمريكية وبرنامج تطوير القانون التجاري الدولي للمشاركة في ورشة الحديث عن أفضل الممارسات في مجال المناقصات العامة مشيراً إلى أنها ورشة مهمة لتطوير الاقتصاد الكويتي وتحسينه وإصلاحه لتوفير الواردات والبضائع والسلع للمواطنين .

وأكد سلفرمان أن الشركات الأمريكية تتطلع إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع دولة الكويت كاشفاً أنه يبلغ مايقارب 6 مليار دولار بين الجانبين متطلعاً إلى المزيد من التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مجال إدارة الصحة مشيراً إلى أن سمو أمير دولة الكويت إلتقى مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية مع خمسة عشرة من أكبر الرؤساء التنفيذيين للشركات الأمريكية في سبتمبر 2018 حيث طلب سموه من هذه الشركات الأمريكية أن تشارك بفاعلية في جهود دولة الكويت للاستفادة من التكنولوجيا وتطوير المدن الجديدة والجامعات والطرق وتطوير نظام الطاقة والكهرباء والتوسع في استكشاف النفط وصناعة البتروكيماويات وبناء المستشفيات وتطوير الجزر الكويتية والفضاء الإلكتروني .

وبدوره ألقى مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر كلمة أكد فيها أن الورشة فرصة سانحة لتشخيص جماعي لواقع التعاقدات الحكومية والوقوف على أبرز التحديات واقتراح التوجهات الكبرى لبلورة رؤية مشتركة لتطويره خصوصاً في ظل القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة مشدداً على أن التعاقدات الحكومية تعد أحد أبرز عناصر الإصلاح الاقتصادي وتعد نقلة نوعية في أداء منظومة التعاقدات للجهات الخاضعة لأحكامه للمساهمة في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الذي يرتكز على زيادة معدلات التنمية وتطوير هيكل الاقتصاد وزيادة معدلات الانتاجية والتنافسية على ضوء تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق وأحكامه الجيدة مشددا على اهمية الاهتمام بالكوادر البشرية.

وناقش خبراء تطوير برنامج القانون التجاري(CLDP) في ورشة عمل أفضل الممارسات في المناقصات العامة وهم تشارلز مكارثي، من إدارة الخدمات العامة وآدم الصراف وجوستين فالنتين من البنك الدولي عن نظم الطعن في عمليات منح العطاءات الفعال لزيادة الثقة والمنافسة، وكذلك التحديات في عملية الطعن بعمليات منح العطاءات الكويتي ومن ثم ناقش عمر صعب من الإدارة العامة للخدمات وتشارلز مكارثي ضمان الجودة والتسليم الفوري في أداء العقود وتطور التزامات الدفع في الولايات المتحدة وتطوير متطلبات الدفع الفوري.

وفي ختام ورشة العمل عن أفضل الممارسات في المناقصات العامة تقدم مدير المعهد المستشار/عويد الثويمر ونائبه للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار/ الدكتور فهد بوصليب بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير للتعاون المثمر بين المعهد والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وCLDP.

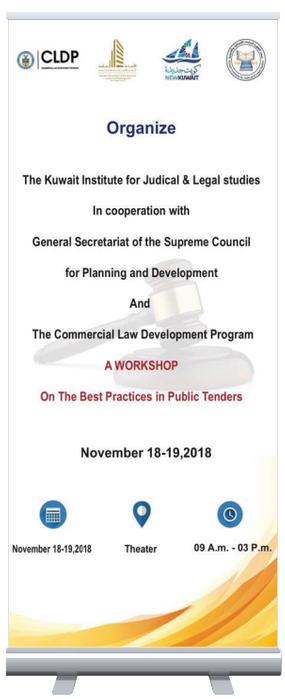

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي لشهر أكتوبر 2018

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفـــترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشرة)	93 باحث وباحثة قانوني	النيابة العامة	2018/9/9 2019/9/9 سنة	مستمرة (المحاضرات النظرية)
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة السابعة عشرة)	30 باحث وباحثة شرعي	جهات حكومية	2018/9/30 2019/1/10 3 أشهر	مستمرة
3	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- مأمور تنفيذ	17 مأمور تنفيذ	إدارة التنفيذ	2018/10/7 2018/10/11	أسبوع
4	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- موثق	44 موثق	إدارة التوثيق	2018/10/7 2018/10/11	أسبوع

إنجـازات وفعاليـات قطـاع التدريب التأسيســي برنامج الــدورة التدريبية التأسيســية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر):

* استمرار فترة التدريب النظري.

الــدورة التدريبيــة لتأهيل الباحثيــن الشــرعيين للوظائف القانونيــة التخصصية فــي الجهات الحكومية

(الدفعة السابعة عشرة):

استمرار برنامج الدورة.

الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظـائـف المرتبطة بأعمال القضاء فئات:

(موثق ـ مأمور تنفيذ):

بدأت الدورة بتاريخ 2018/10/7 إلى 2018/11/10، والتحق بها عدد (44) موثق من إدارة التوثيق.

بـدأت الـدورة بتاريـخ 2018/10/7 إلى 2018/11/10، والتحق بها عـدد (17) مأمور تنفيذ من إدارة التنفيذ.

إعلان النتيجة النهائية للدورات التدريبية التأسيســية للموظفين المرشــحين لشغل الوظـائـف المرتبطة بأعمال القضاء فئات:

(أمين سـر تحقيق - أمين سـر جلسـة - ضابط دعاوي - منفذ أحكام جزائية ـ مأمور تنفيذ ـ مندوب اعلان ـ موثق):

تم اعتماد النتائج النهائية من قبل معالي وزير العدل، وتم اعلانها في 2018/10/24.

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي لشهر نوفمبر 2018

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر)	93 باحث وباحثة قانونيين	النيابة العامة	2018/9/9 2019/9/9 سنة	مستمرة (المحاضرات النظرية)
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة السابعة عشرة)	30 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018/9/30 2019/1/10 3 أشهر	مستمرة
3	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- موثق شرعي	42 موثق شرعي	إدارة التوثيقات الشرعية	2018/11/4 2018/11/8	

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر):

* استمرار فترة التدريب النظري.

برنامج الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة السابعة عشرة):

استمرار برنامج الدورة.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (موثق شرعي):

بدأت الدورة بتاريخ 2018/11/4 حتى 2018/11/8، والتحق بها عدد (42) موثق شرعي من إدارة التوثيقات الشرعية واستمرت الدورة لمدة خمسة أيام.

البرنامج التدريبي للباحثين القانونيين
الدفعة السابعة عشرة خلال الفترة
من 9 سبتمبر 2018
المستشار/ محمد الخطيب
وبلغ عدد المشاركين 93 من النيابة العامة

البرنامج التدريبي للباحثين الشرعيين
الدفعة السابعة عشرة خلال الفترة
من 30 سبتمبر - 27 ديسمبر 2018
المستشار الدكتور/ نواف الشريعان
وبلغ عد المشاركين 30 من مختلف الجهات الحكومية

البرنامج التدريبي «ماهية وأنواع القرارات الإدارية وسلط جهة الإدارة بشأنها»
وكيل المحكمة/ عايض الجالي
من الفترة 26 – 27 نوفمبر 2018
وبلغ عد المشاركين 19 من مختلف الجهات الحكومية

البرنامج التدريبي حول اختصاصات أمناء السر
الفترة من 4 - 5 نوفمبر 2018
الأستاذ / مبارك بدر الشمالي وبلغ عدد المشاركين 13
من إدارة كتاب محكمة أسرة الاستئناف

البرنامج التدريبي بعنوان أسباب وقواعد الطعن على الأحكام بالاستئناف والتمييز (1) للسادة وكلاء النيابة العامة المستشار / مدحت علي إدريس 2018/11/12م وبلغ عدد المشاركين 23

البرنامج التدريبي للسادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية بعنوان المسؤولية المدنية وأنواعها والتقادم بشأنها من الفترة 26–28 نوفمبر 2018م مستشار محكمة التمييز/ أحمد إلياس منصور

دورة لإدارة الخبراء المحاسبين بعنوان «النيابة العامة والإدعاء العام وفقا لإجراءات الخبراء» من الفترة 27-29 نوفمبر 2018 الدكتور/ سعود المطيري 27 مشارك من الخبراء المحاسبين

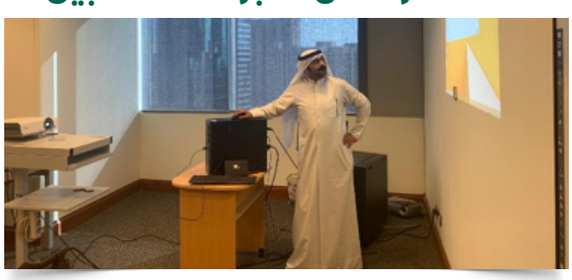

البرنامج التدريبي بعنوان التدقيق الداخلي واثرة في تحسين عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابه من الفترة 18-21 نوفمبر 2018 الأستاذ/ بدر مطلق العتيبي وبلغ عدد المشاركين 27

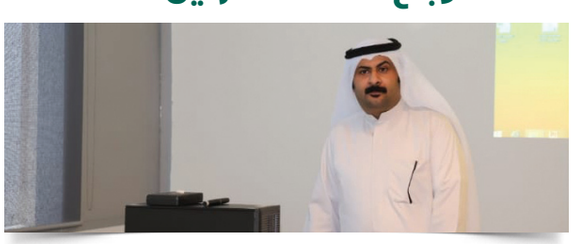

البرنامج التدريبي بعنوان شرح أحكام الطلاق خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2018 الأستاذ / فهد الجساس وبلغ عدد المشاركين 30 من إدارة التوثيقات الشرعية

تفاصيل الإحصائية لشهر أكتوبر / 2018

شهر أكتوبر / 2018				
الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركين	المجتازون	غير المجتازين
المحكمة الكلية	3	69	45	24
النيابة العامة	2	27	20	7
إدارة الخبراء	12	319	255	46
معاوني القضاء	2	24	24	–
الجهات الحكومية	1	11	10	1
ورش عمل	–	–	–	–
المجموع	20	450	354	96

البرنامج التدريبي لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي **نوفمبر 2018**

البرنامج التدريبي	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
اختصاصات أمناء السر	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	4 – 5 / 11 /2018	ص
التعاملات المصرفية وأنواعها وضوابط البنك المركزي	الخبراء المحاسبين	4 – 8 /11/ 2018	ص
أسس التفتيش بدعاوي تصفية الحساب	الخبراء المحاسبين	7 – 8 /11/ 2018	ص
التمديدات الكهربائية الداخلية	خبراء مهندسين (مدني - معماري)	7 – 8 /11/ 2018	ص
اختصاص الدائرة الإدارية على ضوء مبادئ محكمة التمييز وآخر المستجدات العملية	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	11 – 13 /11/ 2018	م
أمناء سر نيابة الشئون التجارية	أمناء سر نيابة الشئون التجارية	11 – 13 /11/ 2018	م
مطالبات الافراد وأنواعها وكيفية تصفية الحساب	الخبراء المحاسبين	11 – 13 /11/ 2018	ص
أعمال الخبرة وفقا لقانون العمل بالقطاع الأهلي وتعديلاته	الخبراء المحاسبين	11 – 13 /11/ 2018	ص
أسباب وقواعد الطعن على الأحكام بالاستئناف والتمييز (1)	النيابة العامة	12 / 11 / 2018	ص
أعمال الالمنيوم	خبراء مهندسين (مدني - معماري)	18 – 20 /11/ 2018	ص
التدقيق الداخلي وأثره في تحسين عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة	الخبراء المحاسبين	18 – 20 /11/ 2018	ص
مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 وتعديلاته وفقا لأعمال الخبرة	الخبراء المحاسبين	18 – 21 /11/ 2018	ص
أسباب وقواعد الطعن على الأحكام بالاستئناف والتمييز (2)	النيابة العامة	19 / 11 / 2018	ص
أصول وقواعد التحقيق الجنائي وإجراءاته ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (1)	النيابة العامة	20 / 11 / 2018	ص
أصول وقواعد التحقيق الجنائي وإجراءاته ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (2)	النيابة العامة	21 / 11 / 2018	ص
التكاليف المعيارية وتحليل الانحرافات	الخبراء المحاسبين	25 – 27 /11/2018	ص
أسباب وقواعد الطعن على الأحكام بالاستئناف والتمييز (3)	النيابة العامة	26 / 11 / 2018	ص
أصول وقواعد التحقيق الجنائي وإجراءاته ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (3)	النيابة العامة	27 / 11 / 2018	ص
أصول وقواعد التحقيق الجنائي وإجراءاته ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (4)	النيابة العامة	28 / 11 / 2018	ص
إثراء الوعي القانوني	الاستعلام القضائي	28 / 11 / 2018	ص
ماهية وأنواع القرارات الإدارية وسلطة جهة الإدارة بشأنها	جهات حكومية	26 – 27 /11/ 2018	ص
المسئولية المدنية وأنواعها والتقادم بشأنها	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	26 – 28 /11/ 2018	م
شرح أحكام الطلاق	إدارة التوثيقات الشرعية	27 – 28 /11/ 2018	ص
النيابة العامة والادعاء العام وفقا لإجراءات الخبراء	الخبراء المحاسبين	27 – 29 /11/ 2018	ص

حق الملكية .... ما بين الإطلاق والتقييد

تطبيق قضائي على كتب تحديد العقارات الصادرة من بلدية الكويت

إعداد المستشار بدر الركيبي
عضو المكتب الفني - معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

مقدمة:

تلاحظ للدائرة المدنية والعمالية الثانية بمحكمة التمييز أن هناك خلافاً بين دوائر المحكمة بشان حق الجهة الإدارية – البلدية – في الامتناع عن إصدار كتب تحديد في العقارات المخالفة المملوكة على المشاع تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 614 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2009 من عدمه، إذ اتجهت بعض الدوائر في المحكمة إلى أحقية البلدية في الامتناع عن إصدار شهادات بأوصاف تلك العقارات إلتزاماً بقرار مجلس الوزراء المشار إليه الذي نص على وقف إصدارها للعقارات المخالفة ضمن المشاع لحين انتهاء عمل اللجنة المشكلة بموجبه ووضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك الظاهرة، بينما ذهبت دوائر أخرى إلى عدم أحقية البلدية في الامتناع عن إصدار تلك الشهادات إلا بموجب قانون وإلا عُد ذلك استعمالاً من جهة الإدارة لأداة قانونية في غير ما شرعت له وإنحرفاً بالسلطة بوضع قيد على حق المالك في التصرف في ملكه دون سند من القانون وبالمخالفة لأحكام الدستور التي صانت حق الملكية الخاصة وحظرت منع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، وحسماً لهذا الخلاف أحالت الدائرة المدنية والعمالية الثانية الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والإدارية المشكلة وفقاً للمادة 4/2 من قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم رقم 23 لسنة 1990 والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2003 للنظر في توحيد المبدأين سالفي الإشارة، ونفاذا لذلك صدر القرار رقم 1 لسنة 2016 بتشكيل الهيئة من وكلاء ومستشاري المحكمة، فانتهت بجلسة 19 ابريل 2016م إلى إرساء المبدأ التالي.

المبدأ:

حيث إنه لما كان النص في المادة 18 من الدستور على أن «الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ...» والنص في المادة 810 من القانون المدني على أنه «لمالك الشيء أن يستعمله وأن يستغله أو أن يتصرف فيه في حدود القانون» مفاده أن الملكية الخاصة، وإن كانت مصونه بموجب الدستور والقانون فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون . إلا أنه ليس هناك حق مطلق دون قيد ينظمه، وأن حق الملكية بما يرتبه من تمتع المالك بالتصرف فيه، ليس حقاً مطلقاً عصياً عن التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام، بل إنه - وعلى ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون المدني – قد يحُرم المالك من التمتع بهذا الحق مؤقتاً باعتبار أن للملكية وظيفة اجتماعية. فالقانون يحميه ما دام يمارس سلطانه في الحدود المرسومة لهذه الوظيفة، أما إذا خرج على هذه الحدود فلا يعتبر مستحقاً لحمايته حتى يعود إلى جادة القانون، ويترتب على ذلك أنه حيث يتعارض حق الملكية باعتباره مصلحة خاصة مع مصلحة عامة فالمصلحة العامة هي التي تُقدم، كما إن إجراءات نقل الملكية باعتبارها مقدمات لتنظيم ممارسة ذلك الحق تبقى محكومة بمراعاة أحكام القانون الذي ينظمها متوخياً في ذلك الصالح العام الذي يخضع من حيث ضرورته ومداه وحدوده لرقابة القضاء.

وكان النص في المادة (3) من المرسوم بقانون التسجيل العقاري رقم 5 لسنة 1959 على أن «تختص دائرة التسجيل العقاري بتسجيل المحررات المتعلقة بالعقارات، وتقوم في سبيل ذلك بما

يأتي:.... معاينة العقارات ومسحها وتحديدها وعمل رسوماتها وحساب مسطحاتها .....»، والنص في المادة (13) من ذات القانون على أنه يجب أن تشتمل المحررات المراد تسجيلها على ما يأتي: أولاً .... ثانياً: ..... ثالثاً: البيانات اللازمة والمفيدة في تعيين العقار وعلى الأخص موقعة ومساحته وأطواله وحدوده، والنص في المادة (16) منه على أن يتولى القسم الفني الإجراءات الهندسية ومراجعة الطلب من الناحية المساحية وعلى الأخص فيما يتعلق بمعاينة العقار على الطبيعة للتثبت من موقعه وأطواله ومسطحة وحدوده، وما يتبع ذلك من تطبيق مستندات التمليك، والتأشير على الخرائط بما يفيد ذلك وكذا إعداد ملف لكل معاملة يبين به الرقم وتاريخ الطلب ورقم وتاريخ التسجيل النهائي والنص في الفقرة الأخيرة من المادة (2) من القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت على أن «تتولي البلدية الأعمال المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون التسجيل العقاري الخاصة بمعاينة العقارات ومسحها وعمل رسوماتها وحساب مسطحها» مفاده أن لتسجيل المحررات المتعلقة بالعقارات فقد أناط القانون بالبلدية معاينة العقارات ومسحها وتحديدها وعمل رسوماتها وإصدار شهادات بذلك، وإعمالاً لأحكام القانون وتنظيماً لإجراءات تسجيل العقارات فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 614 بتاريخ 29 يوليو 2009 – تصدياً لظاهرة التجاوزات في السكن الخاص – بتشكيل لجنة برئاسة وزارة العدل (التسجيل العقاري) وعضوية ممثلين عن وزارة الكهرباء والماء، وزارة التجارة والصناعة، إدارة الفتوى والتشريع، وبلدية الكويت لاقتراح الإجراءات والتعديلات التشريعية المناسبة للحد من مشكلة التملك بالمشاع في السكن الخاص والطلب من البلدية وقف جميع تراخيص البناء وإصدار كتب تحديد للعقارات المخالفة ضمن المشاع لحين انتهاء اللجنة المشكلة.

وكان يبين من هذا القرار أنه صدر توخياً للصالح العام وتنظيماً لإجراءات تسجيل العقارات بوقفها مؤقتاً لحين إزالة المخالفات العالقة بها، التزاماً بنظم البناء والحد من أية مخالفات بها تعيق تطبيق النظام المعماري المعتمد وفقاً للمخطط الهيكلي للدولة وقد خلا من المساس بسلطان المالك وحقه بالتصرف في ملكه إذ أن هذا التنظيم تعلق بتنظيم إجراءات نقل ملكية العقارات والتي تظل مقيدة بمراعاة أحكام القانون بمعناه الأعم ومنها القرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية

ممثلة في مجلس الوزراء، الذي يهيمن على مصالح الدولة عملاً بالمادة 123 من الدستور، متوخياً في ذلك الصالح العام تجنيباً للبلاد من مخاطر تفشي العشوائيات وتفاقم مخالفات البناء، ولا يعد مانعاً للمالك من التصرف فيما يملك، وذلك لحين انتهاء اللجنة المشكلة من أعمالها أو إزالة المخالفات العالقة بالعقارات، أيما الاجلين قضي، يكشف عن تأقيت تلك الإجراءات لا تأبيدها، وبما يحق معه للبلدية الامتناع عن إصدار كتب تحديد – شهادات أوصاف – للعقارات المخالفة ضمن المشاع التي عناها القرار المشار إليه التزاما بما ورد به من توجيه للبلدية مما يعد التزامها بعدم إصدار شهادات تحديد العقار عمل مادي لا قرار إداري سلبي.

لما كان ذلك، وكانت الهيئة قد انتهت إلى هذا النظر بأغلبية الآراء عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 فإنها تعدل عن المبدأ الذي قررته الأحكام التي أرتأت غير ذلك وتعيد الطعن إلى الدائرة المدنية والعمالية المختصة للفصل في موضوعه.

التعليق:

من واقع مطالعة الحكم المشار إليه أعلاه، يتراءى لنا ما يلي:

• حرص دوائر محكمة التمييز على تفعيل المادة 2/4 من قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم رقم 23 لسنة 1990 والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2003 بغية العمل على توحيد المبادئ التي ترسيها تلك المحكمة ورفع أي تناقض أو تعارض قد يقع بين الأحكام التي تصدرها دوائرها.

• شدد الحكم على صيانة الملكية الخاصة وإعلاء شأنها بما تتيحه لصاحبها من سلطات، مع التأكيد على أن هذا الحق لا يستعصي على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام، فإذا ما تعارض حق الملكية باعتباره مصلحة خاصة مع مصلحة عامة فالمصلحة العامة هي التي تُقدم، وفي هذا السياق أشار الحكم إلى أن إجراءات نقل الملكية باعتبارها مقدمات لتنظيم ممارسة ذلك الحق تبقى محكومة بمراعاة أحكام القانون الذي ينظمها.

• حدد الحكم دور بلدية الكويت فيما يخص تسجيل المحررات المتعلقة بالعقارات بمعاينة تلك العقارات ومسحها وتحديدها وعمل رسوماتها وإصدار شهادات بذلك.

• نوه الحكم إلى قرار مجلس الوزراء رقم 614 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2009 ووصفه بأنه جاء بغاية التصدي لظاهرة التجاوزات في السكن الخاص ولتنظيم إجراءات تسجيل العقارات بوقفها مؤقتا لحين إزالة المخالفات، وعلى نحو يجعله خاليا من أي مساس بسلطان المالك وحقه بالتصرف في ملكه.

• عمد الحكم إلى تكييف مسلك البلدية بالامتناع عن إصدار كتب تحديد العقارات المخالفة ضمن المشاع (شهادة الاوصاف) بأنه عملا ماديا ولا يرقى لمرتبة القرار الإداري، وهو ما يترتب عليه أن ينعقد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة به إلى الدوائر المدنية والتجارية دون الدوائر الإدارية.

• يلاحظ من مطالعة القانون رقم (33) لسنة 2016 م بشأن بلدية الكويت الصادر بتاريخ 4/6/2016 أن المشرع قد ساير الحكم فيما خلص إليه من أحقية البلدية بالامتناع عن إصدار شهادات الاوصاف للعقارات المخالفة، بل جعل ذلك واجبا عليها بموجب المادة 33 من ذلك القانون التي نصت على أنه «يحظر على الجهاز التنفيذي إصدار شهادة أوصاف بناء وكتب مسح وتحديد للعقارات المخالفة لنظم البناء المعمول بها، ولا يجوز استثناء أي عقار مخالف من نص هذه المادة....».

الموظف المثالـــي

لشهر نوفمبر 2018

يســر إدارة معهــد الكويــت للدراســات القضائية والقانونية، أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الإمتنان إلى الموظفة

شذى عبدالله محمد القناعي

لما بذلته من جهد وعمل متفاني سائلين المولى عز وجل أن يديم عليها الصحة والعافية ونتمنى لها المزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com